وزارة العلاقات مع البرلمان

الديوان

خلية الإعلام

أهم ما تناولته الصحف حول اليوم الدراسي بعنوان:

"التنسيق بين الحكومة و البرلمان لتسيير الآلية الرقابية للسؤال الشفوي"

الذي نظمته وزارة العلاقات مع البرلمان

بالمركز الدولي للمؤتمرات، عبد اللطيف رحال.

بالشراكة مع برنامج دعم تحسين أداء المؤسسات الحكومية وأنظمة التسيير

(SIGMA/OECD)

يوم 27 أكتوبر 2021

السيدة أزوار: تعزيز العمل البرلماني يعد من أبرز التزامات الحكومة

الأربعاء, 27 أكتوبر 2021

الجزائر - أكدت وزيرة العلاقات مع البرلمان، بسمة أزوار، اليوم الأربعاء بالجزائر العاصمة، أن تعزيز العمل البرلماني لجعله يستجيب لتطلعات الشعب يندرج ضمن أبرز التزامات الحكومة.

وأوضحت السيدة أزوار خلال إشرافها على يوم دراسي حول "التنسيق بين الحكومة والبرلمان لتسيير الألية الرقابية للسؤال الشفوي"، أن "تسيير هذه الآلية الرقابية أو غيرها من الآليات الأخرى التي ينص عليها دستور 2020 جاء تجسيدا لالتزامات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الذي طلب، مباشرة بعد توليه سدة الحكم، بمراجعة عميقة للدستور لتستجيب لتطلعات الشعب الجزائري الطموح لبناء الجمهورية الجديدة".

كما أشارت إلى أن "تعزيز وترقية العمل البرلماني يندرج في صميم التزامات الحكومة الرامية إلى تعزيز وترقية العمل البرلماني وكذا في استمرار المساعي الرامية إلى تقوية وتعميق التعاون مع الدول التي تربطنا معها اتفاقيات شراكة وتعاونٍ في سبيل ترقية وتطوير العمل البرلماني على غرار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج (P3A)، المتعلق بالحوكمة وترسيخ دولة القانون".

وأبرزت السيدة أزوار أن السؤال الشفوي يعد من "أهم وظائف العمل البرلماني لكونه آلية لتنظيم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ويعد أيضا مظهرا من مظاهر التنسيق والتعاون بينهما ويعكس استقلالية السلطات فيما بينها عبر تلك المساءلة أو الرقابة البرلمانية التي يمارسها النواب على الحكومة وعلى نشاطاتها، فضلا عن كونه

يجسد المعنى الحقيقي لمهمة المنتخب تجاه منتخبيه من أجل إيصال انشغالات".

وبعد أن أبرزت السيدة أزوار أن تنظيم هذا اليوم الدراسي مع شركاء الجزائر "سيساهم لا محالة في توضيح الإطار القانوني للسؤال الشفوي وظيفيا وإجرائياً كآلية من آليات الرقابة البرلمانية"، أشارت إلى أن "مقارنة التجربة الجزائرية بتجارب دولية رائدة في المجال ستتيح للتجربة الوطنية مجالات معرفية وتطبيقية هامة من شأنها أن تساهم في ترشيد وتنظيم الآلية بشكل أفضل وتجعلنا نستفيد من دون أدنى شك خاصة في مجال التنسيق بين الحكومة والبرلمان لتسيير وتفعيل هذه الآلية الرقابية".

من جانبه، أشار السفير، رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي بالجزائر، توماس إكارت، إلى أهمية تفعيل الأسئلة الشفوية كأساس في تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات، مبرزا أن هذا اليوم يعد فرصة لتبادل الافكار والخبرات بين النواب بالجزائر والخبراء الأوروبيين، مثمنا تنظيم مثل هذه المبادرة.

أما الخبير في القانون الدستوري، لمين شريط، فأبرز في مداخلته أن الحكومة ليست لها أي علاقة في ممارسة الأسئلة الشفوية، حيث نصت دساتير الجزائر على أن النظام الداخلي للغرفتين هو الذي يحدد كيفية و إجراءات طرحها، داعيا إلى تنويع في نمط الأسئلة الشفوية مثل المرور إلى تنفيذ السؤال الاستعجالي مع العمل على تنظيم على الأقل جلسة في الأسبوع للرد على أسئلة نواب الشعب.

من جانبهم، ثمن نواب مشاركون في هذا اليوم الدراسي الذي شهد مشاركة خبراء من دول ألمانيا، اسبانيا و البرتغال، عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد، تنظيم هذه المبادرة.

للإشارة، توجت أشغال هذا اليوم الدراسي الذي شهد حضور أعضاء من الطاقم الحكومي و رئيس المجلس الدستوري، كمال فنيش، توصيات أبرزها دعت إلى استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في تسيير ألية السؤال الشفهي مع تنويع أنماط السؤال.

المساء
يومية إخبارية وطنية

يوم دراسي حول تسيير الآلية الرقابية للسؤال الشفوي.. عزوار:

تعزيز العمل البرلماني من أبرز التزامات الحكومة

أكدت وزيرة العلاقات مع البرلمان، بسمة عزوار، أمس، أن تعزيز العمل البرلماني لجعله يستجيب لتطلعات الشعب يندرج ضمن أبرز التزامات الحكومة، معتبرة تسيير الآليات الرقابية التي نص عليها دستور 2020جاء تجسيدا لالتزامات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

وأوضحت السيدة عزوار خلال إشرافها على يوم دراسي حول "التنسيق بين الحكومة والبرلمان لتسيير الألية الرقابية للسؤال الشفوي"، أن "تسيير هذه الآلية الرقابية أو غيرها من الآليات الأخرى التي ينص عليها دستور 2020 جاء تجسيدا لالتزامات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الذي طلب، مباشرة بعد توليه سدة الحكم، بمراجعة عميقة للدستور لتستجيب لتطلعات الشعب الجزائري الطموح لبناء الجمهورية الجديدة". كما أشارت إلى أن "تعزيز وترقية العمل البرلماني يندرج في صميم التزامات الحكومة الرامية إلى تعزيز وترقية العمل البرلماني وضمان استمرار المساعي الرامية إلى تقوية وتعميق التعاون مع الدول التي تربطنا معها اتفاقيات شراكة وتعاونٍ في سبيل ترقية وتطوير العمل البرلماني على غرار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج (P3A)، المتعلق بالحوكمة وترسيخ دولة القانون".

وأبرزت عزوار أن السؤال الشفوي يعد من "أهم وظائف العمل البرلماني لكونه آلية لتنظيم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ويعد أيضا مظهرا من مظاهر التنسيق والتعاون بينهما ويعكس استقلالية السلطات فيما بينها عبر تلك المساءلة أو الرقابة البرلمانية التي يمارسها النواب على الحكومة وعلى نشاطاتها، فضلا عن كونه يجسد المعنى الحقيقي لمهمة المنتخب تجاه منتخبيه من أجل إيصال انشغالات". وبعد أن أشارت إلى أن تنظيم هذا اليوم الدراسي مع شركاء الجزائر "يساهم لا محالة في توضيح الإطار القانوني للسؤال الشفوي وظيفيا وإجرائياً كآلية من آليات الرقابة البرلمانية"، أكدت عزوار أن "مقارنة التجربة الجزائرية بتجارب دولية رائدة في المجال ستتيح للتجربة الوطنية مجالات معرفية وتطبيقية هامة من شأنها أن تساهم في ترشيد وتنظيم الآلية بشكل أفضل وتجعلنا نستفيد من دون أدنى شك خاصة في مجال التنسيق بين الحكومة والبرلمان لتسيير وتفعيل هذه الآلية الرقابية". من جانبه، أشار السفير، رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي بالجزائر، توماس إكارت، إلى أهمية تفعيل الأسئلة الشفوية كأساس في تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات،

مبرزا أن هذا اليوم يعد فرصة لتبادل الأفكار والخبرات بين النواب بالجزائر والخبراء الأوروبيين، مثمنا تنظيم مثل هذه المبادرة.

أما الخبير في القانون الدستوري، لمين شريط، فأبرز في مداخلته أن الحكومة ليست لها أي علاقة في ممارسة الأسئلة الشفوية، حيث نصت دساتير الجزائر على أن النظام الداخلي للغرفتين هو الذي يحدد كيفية و إجراءات طرحها، داعيا إلى تنويع في نمط الأسئلة الشفوية مثل المرور الى تنفيذ السؤال الاستعجالي مع العمل على تنظيم على الأقل جلسة في الأسبوع للرد على أسئلة نواب الشعب. وثمن نواب مشاركون في هذا اليوم الدراسي الذي شهد حضور خبراء من ألمانيا، إسبانيا والبرتغال، عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد، تنظيم هذه المبادرة. وتوجت أشغال هذا اليوم الدراسي الذي شهد حضور أعضاء من الطاقم الحكومي ورئيس المجلس الدستوري، كمال فنيش، توصيات أبرزها دعت إلى استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في تسيير ألية السؤال الشفهي مع تنويع أنماط السؤال.

يومية وطنية إخبارية شاملة
الموعد اليومي
EL MAOUID

عزوار: نظام الغرفتين التشريعيين ساهم في توسيع التمثيل الديمقراطي للمجتمع المدني

2021-10-27

قالت وزيرة العلاقات مع البرلمان، بسمة عزوار، أن موضوع التنسيق بين الحكومة والبرلمان، يندرج في صميم إلتزامات الحكومة الرّامية إلى تعزيز وترقية العمل البرلماني.

وخلال يوم دراسي حول "التنسيق بين الحكومة والبرلمان لتسيير الآلية الرقابية للسؤال الشفوي"، أضافت الوزيرة أن السؤال الشفوي يعد مظهرا بارزا من مظاهر إستقلالية السلطات فيما بينها، عبر تلك المساءلة أو الرقابة البرلمانية التي يمارسها النواب على الحكومة وعلى نشاطاتها.

وأكدت الوزيرة أن السؤال الشفوي يجسد المعنى الحقيقي لمهمة المنتخب اتجاه منتخبيه، وذلك لما

تكتسيه آلية السؤال الشفوي من فعالية بالغة في إيصال انشغالات وتطلّعات المواطنين على لسان ممثليهم داخل قبّة البرلمان.

وأضافت بالقول "كما أن تبني الجزائر لنظام المجلسين النيابيين أو الغرفتين التشريعيين كان عاملا حيويا ومهما في تفعيل عملية الرقابة البرلمانية، بصورة عامة، وفي تعزيز آليات الرقابة، ومنها الأسئلة الشفوية كما ونوعا، وهو نظام ساهم في التوسيع في التمثيل الديمقراطي لكافة شرائح المجتمع المدني".

وقالت الوزيرة أن السؤال الشفوي أدى إلى حفظ الاستقرار المؤسساتي وكان عامل توازن سلطات ومؤسسات الدولة، ويكمل ويعزز أداء المجلس الشعبي الوطني في مجال وظيفة الرقابة البرلمانية المنوطة به دستوريا.

وزيرة العلاقات مع البرلمان تردّ على الرئيس الفرنسي وتؤكد: آليات الرقابة البرلمانية لا تزعج الحكومة

قالت بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان إن موضوع التنسيق بين الحكومة والبرلمان. سواء في تسيير الآلية الرقابية للسؤال الشفوي أو في غيرها يندرج في صميم التزامات الحكومة الرّامية إلى تعزيز وترقية العمل البرلماني، وأوضحت أن السؤال الشفوي أدى إلى حفظ الاستقرار المؤسساتي وكان عامل توازن سلطات ومؤسسات الدولة، ويكمل ويعزز أداء المجلس الشعبي الوطني في مجال وظيفة الرقابة البرلمانية المنوطة به دستوريا

ردت وزيرة العلاقات مع البرلمان بسمة عزوار، أمس، على تشكيك الرئيس الفرنسي ماكرون في تاريخ الأمة الجزائرية، وهذا في كلمتها خلال اليوم الدراسي الموسوم بـ "التنسيق بين الحكومة والبرلمان لتسيير الآلية الرقابية" أمام سفراء دول أوروبية، حيث قالت وزير العلاقات مع البرلمان، إن الدولة الجزائرية العريقة هي أمة يمتد ماضيها إلى عمق التاريخ، مشيرة أنها ساهمت من خلال علاقاتها مع باقي الدول في كتابة صفحات مشرفة من تاريخ الإنسانية جمعاء. وذكّرت عزوار بالتجارب والخبرات التي تقاسمتها الجزائر مع دول العالم، وبالتحديد أوروبا بحكم الموقع الجغرافي في مختلف المجالات. وقالت: "لا يزال التاريخ يستذكرها بكونها تاريخا مشتركا تضافرت النوايا الصادقة للأمم فيه"، وقالت بأن تلك الجهود تبقى "إرثا إنسانيا ساهم الجميع في صناعته وصِيّاغَةِ ورَسْمِ ملامحه"، وردت على ادعاءات

الفرنسيين بهذا الخصوص، حيث قالت، إن هذا الجهد يبقى "بعيدا على أن يكون الفضل فيه لأمة عن غيرها، ولا لقويٍّ عمن اسْتَقْوَتْ عليه الظروف آنذاك". وشددت الوزرة على رغبة الجزائر حكومة وشعبا في تعزيز أواصر الأخوة والصداقة وترسيخ أسس الاحترام المتبادل والتعاون الإيجابي مع أعضاء المجتمع الدولي، والانفتاح المُستمر على تجارب الدول والشعوب في سبيل إرساء قواعد رشيدة لديمقراطية حقيقية وواعدة. قبل أن تترحم على أرواح شهدائنا الطاهرة الذين ضحوا بالنفس والنفيس في سبيل أن تعيش الجزائر حرّة مستقلة، والتي تتهيأ بعد أيام قلائل لإحياء الذكرى الـ 67لاندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954. من جانب أخر، قالت وزيرة العلاقات مع البرلمان، إن موضوع التنسيق بين الحكومة والبرلمان سواء في تسيير الآلية الرقابية للسؤال الشفويّ أو في غيرها من الآليات الأخرى التي ينص عليها الدستور الذي خضع لمُراجعةٍ عميقةٍ له تستجيب لتطلعات الشعب الجزائري الطموح لبناء الجمهورية الجديدة، وقالت الوزيرة، إن التنسيق بين السلطة التنفيذية والهيئة التشريعية، يندرج في صميم التزامات الحكومة الرّامية إلى تعزيز وترقية العمل البرلماني.وأشارت الوزيرة، إلى أن السؤال الشفوي يعد أحد أهم وظائف العمل البرلماني، كآليةٍ لتنظيم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية (الحكومة و البرلمان)، فيُظْهِرُ من جهةٍ مظهرا من مظاهر التنسيق والتعاون بينهما، ومن جهة ثانية يشكل مظهرا بارزا من مظاهر استقلالية السلطات فيما بينها عبر تلك المساءلة أو الرقابة البرلمانية التي يمارسها النواب على الحكومة وعلى نشاطاتها، وقالت بأن هذه الآلية تجسد المعنى الحقيقي لمهمة المنتخب تجاه منتخبيه، وذلك لما تكتسيه آلية السؤال الشفوي من فعالية بالغة في إيصال انشغالات وتطلّعات المواطنين على لسان ممثليهم داخل قبّة البرلمان، محققا بذلك البعدين الوطني والمحلي

للعهدة البرلمانية. وفي المقابل أكدت ذات المتحدثة، أن السؤال الشفوي يجسد المعنى الحقيقي لمهمة المنتخب اتجاه منتخبيه. وذلك لما تكتسيه آلية السؤال الشفوي من فعالية بالغة في إيصال انشغالات وتطلّعات المواطنين على لسان ممثليهم داخل قبّة البرلمان. وأكدت الوزيرة أن تبني الجزائر لنظام البيكاميرالية "أي نظام المجلسين النيابيين أو الغرفتين التشريعيين" كان عاملا حيويا ومهما في تفعيل عملية الرقابة البرلمانية بصورة عامة. وفي تعزيز آليات الرقابة ومنها الأسئلة الشفوية كما ونوعا. وهو نظام ساهم في توسيع التمثيل الديمقراطي لكافة شرائح المجتمع المدني. وأوضحت في ذات السياق، أن السؤال الشفوي أدى إلى حفظ الاستقرار المؤسساتي وكان عامل توازن سلطات ومؤسسات الدولة، ويكمل ويعزز أداء المجلس الشعبي الوطني في مجال وظيفة الرقابة البرلمانية المنوطة به دستوريا. إن هذه الآلية البرلمانية ليست فكرة مستحدثة في النظام القانوني الجزائري. واعتبرت أنّ مُقاربة التجربة الجزائرية بتجارب دولية رائدة في المجال ستُتيح للتجربة الوطنية مجالات معرفية وتطبيقية هامة من شأنها أن تُساهم في ترشيد وتنظيم الآلية بشكل أفضل.

ع سمير

الإخبارية

2021/10/27

عزوار: الجزائر أمة يمتد ماضيها لعمق التاريخ بعيدا عن فضل أي أمة عن غيرها

أكدت وزير العلاقات مع البرلمان، بسمة عزوار، أن الدولة الجزائرية أمة يمتد ماضيها إلى عمق التاريخ، ويجمعها تاريخ مشترك مع العديد من دول العالم خاصة أوروبا، بحكم العلاقات، بعيدا على أن يكون الفضل فيها لأمة عن غيرها، ولا لقويٍّ عمن استقوت عليه الظروف آنذاك.

وأوضحت الوزيرة خلال افتتاح فعاليات اليوم الدّراسي حول "التنسيق بين الحكومة والبرلمان لتسيير الآلية

الرقابية للسؤال الشفويّ"، أن السؤال الشفوي يعد أحد أهم وظائف العمل البرلماني، كآليةٍ لتنظيم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فيُظْهِرُ من جهةٍ مظهرا من مظاهر التنسيق والتعاون بينهما، ومن جهة ثانية يشكل مظهرا بارزا من مظاهر استقلالية السلطات فيما بينها عبر تلك المساءلة أو الرقابة البرلمانية التي يمارسها النواب على الحكومة وعلى نشاطاتها، كما أنه يجسد المعنى الحقيقي لمهمة المنتخب تجاه منتخبيه، وذلك لما تكتسيه آلية السؤال الشفوي من فعالية بالغة في إيصال انشغالات وتطلّعات المواطنين على لسان ممثليهم داخل قبّة البرلمان، محققا بذلك البعدين الوطني والمحلي للعهدة البرلمانية.

أضافت عزوار، أن الممارسة الميدانية قد كشفت أن هذه الآلية الرقابية أضحت تُساهم بشكل كبير في توفير المناخ الذي يحقق قدراً أكبر من الفعالية للعمل النيابي، كما أن تَبَنِّي الجزائر لنظام البيكامِيرالِية "أي نظام المجلسين النيابيين أو الغرفتين التشريعيين" كان عاملاً حيوياً ومهما في تفعيل عملية الرقابة البرلمانية بصورة عامة، وفي تعزيز آليات الرقابة ومنها الأسئلة الشفوية كماً ونوعاً، وهو نظام ساهم في التوسيع في التمثيل الديمقراطي لكافة شرائح المجتمع المدني، وأدّى إلى حِفْظِ الاستقرار المؤسّساتي، وكان عَامِلَ تَوَازُنِ سُلُطَاتِ ومُؤسّسات الدولة.

كما أشارت الوزيرة أن تنظيم هذا اليوم الدّراسي مع مختلف الشركاء، سيساهم لا محالة في توضيح الإطار القانوني للسؤال الشفوي وظيفيا وإجرائياً كآلية من آليات الرّقابة البرلمانية، كما أنّ مُقاربة التجربة الجزائرية بتجارب دولية رائدة في المجال ستتيح للتجربة الوطنية مجالات معرفية وتطبيقية هامة من شأنها أن تُساهم في ترشيد وتنظيم الآلية بشكل أفضل، للاستفادة خاصة في مجال التنسيق بين الحكومة

والبرلمان لتسيير وتفعيل هذه الآلية الرقابية موضوع هذا الملتقى العلمي الهام.

وأفادت عزوار أن الدولة الجزائرية العريقة هي أمة يمتد ماضيها إلى عمق التاريخ، وقد شاركت عديد الدول عبر العالم، ومع أوروبا بالتحديد، بحكم موقعها الجغرافي الذي تعتز به، حيث تقاسمت معها تجارب وخبرات، وبادلتها علاقات سواء كانت علمية، ثقافية، اقتصادية أو غيرها، بل وحتى علاقات إنسانية، قد ساهم كل ذلك وبإيجابية كبيرة في كتابة صفحات مُشَرفَةٍ ومُشْرِقَةٍ من تاريخ الإنسانية جمعاء، لا يزال التاريخ يستذكرها بكونها تاريخا مشتركا تظافرت النوايا الصادقة للأمم فيه، على أن يبقى ارثا إنسانيا ساهم الجميع في صناعته وصِيّاغَةِ ورَسْمِ ملامحه، بعيدا على أن يكون الفضل فيها لأمة عن غيرها، ولا لقويٍّ عمن استقوت عليه الظروف آنذاك.

وأبرزت الوزيرة أن انعقاد هذا الحدث العلمي في الجزائر، دليل واضح على رغبة حقيقية وصادقة من قبل الجزائر حكومة وشعبا في تعزيز أواصر الأخوة والصداقة وترسيخ أسس الاحترام المتبادل والتعاون الإيجابي مع أعضاء المجتمع الدولي، والانفتاح المُستمر على تجارب الدول والشعوب في سبيل إرساء قواعد رشيدة لديمقراطية حقيقية وواعدة.

عزوار: ترقية العمل البرلماني يندرج في صميم التزامات الحكومة

27 أكتوبر 2021

بقلم أمينة داودي

قالت بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان إن موضوع التنسيق بين الحكومة والبرلمان. سواء في تسيير الآلية الرقابية للسؤال الشفوي أو في غيرها يندرج في صميم إلتزامات الحكومة الرّامية إلى تعزيز وترقية العمل البرلماني

وأشارت الوزيرة خلال يوم دراسي حول "التنسيق بين الحكومة والبرلمان لتسيير الآلية الرقابية للسؤال الشفوي". أن السؤال الشفوي يعد مظهرا بارزا من مظاهر إستقلالية السلطات فيما بينها. عبر تلك المساءلة أو الرقابة البرلمانية التي يمارسها النواب على الحكومة وعلى نشاطاتها.

وفي المقابل أكدت ذات المتحدثة، أن السؤال الشفوي يجسد المعنى الحقيقي لمهمة المنتخب اتجاه منتخبيه. وذلك لما تكتسيه آلية السؤال الشفوي من فعالية بالغة في إيصال انشغالات وتطلّعات المواطنين على لسان ممثليهم داخل قبّة البرلمان.

كما أن تبني الجزائر لنظام البيكاميرالية "أي نظام المجلسين النيابيين أو الغرفتين التشريعيين" كان عاملا حيويا ومهما في تفعيل عملية الرقابة البرلمانية بصورة عامة. وفي تعزيز آليات الرقابة ومنها الأسئلة الشفوية كما ونوعا. وهو نظام ساهم في التوسيع في التمثيل الديمقراطي لكافة شرائح المجتمع المدني.

وأوضحت في ذات السياق، أن السؤال الشفوي أدى إلى حفظ الإستقرار المؤسساتي وكان عامل توازن سلطات ومؤسسات الدولة، ويكمل ويعزز أداء المجلس الشعبي الوطني في مجال وظيفة الرقابة البرلمانية المنوطة به دستوريا. إن هذه الآلية البرلمانية ليست فكرة مستحدثة في النظام القانوني الجزائري.

خبير دستوري.. 50 بالمائة من أسئلة النواب لا ترد عليها الحكومة

2021/10/27

هيام لعيون

فتحت وزارة العلاقات مع البرلمان، اليوم، بالشراكة مع برنامج تحسين أداء المؤسسات الحكومية وأنظمة التسيير، نقاشا تحت عنوان "التنسيق بين الحكومة والبرلمان لتسيير الآلية الرقابية للسؤال الشفوي." وحضر اللقاء رئيس المجلس الدستوري، جمال فنيش، وأعضاء من الطاقم الحكومي، إلى جانب خبراء من برنامج "سيقما" (برنامج دعم تحسين أداء المؤسسات الحكومية وأنظمة التسيير، الذين قدموا تجارب برلمانية في دول أوروبية تخص نفس الموضوع.)
وجرى التأكيد على أنّ السؤال الشفوي أداة من أدوات الرقابة على عمل الجهاز التنفيذي، وعرضت في السياق التجربة الجزائرية في هذا المجال، التي تعتبر الأمر حق مكفول في جميع الدساتير، إبتداء من دستور 1989 بعد التعددية والانفتاح السياسي، إلى يومنا هذا.
وأكدت الوزيرة أهمية السؤال الشفوي كأحد أهم وظائف العمل البرلمانية كآلية رقابية تنظم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.
وأوضحت الوزيرة أنّ التاريخ الجزائري ساهم في كتابة صفحات مشرفة من تاريخ الإنسانية جمعاء، وسيظل التاريخ يذكرها كونه تاريخا مشتركا وارثا إنسانيا ساهم فيه الجميع.
وقالت بسمة عزوار، إن موضوع التنسيق بين الحكومة والبرلمان في تسيير الآلية الرقابية للسؤال الشفوي

أو في غيرها من الآليات الأخرى التي ينص عليها الدستور.
وأبرزت أنه يندرج في صميم التزامات الحكومة الرامية إلى تعزيز وترقية العمل البرلماني، في استمرار الدائرة الوزارية في مسعاها لتقوية وتعميق التعاون مع الدول التي تربطنا معها اتفاقيات شراكة ومذكرات تعاون في سبيل ترقية وتطوير العمل البرلماني.
كما نوّهت، الوزيرة بأهمية السؤال الشفوي كأحد أهم وظائف العمل البرلماني كآلية لتنظيم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مضيفة أنه آلية للتنسيق ومظهرا بارزا من مظاهر استقلالية السلطات فيما بينها عبر تلك المساءلة أو الرقابة البرلمانية، كما أنه يجسد المعنى الحقيقي لمهمة المنتخب اتجاه منتخبيه.
وشدّدت على أنّ هذه الآلية االبرلمانية ليست مستحدثة في النظام القانوني الجزائري، بل هي راسخة في الأنظمة الدستورية المقارنة، مؤكدة أنّ تنظيم الفعالية مع الشركاء، سيساهم في توضيح الإطار القانوني للسؤال الشفوي وظيفيا وإجرائيا كآلية من آليات الرقابة البرلمانية.

التنسيق بين البرلمان والحكومة

وفي حديثها عن الآلية الرقابية، ذكرت ممثلة الطاقم الحكومي، أنّ الجزائر تتبنى نظام البيكاميرالية أي نظام المجلسين النيابيين، وهو نظام ساهم في توسيع التمثيل الديمقراطي لكافة شرائح المجتمع المدني.
وفي السياق، أفادت الوزيرة أن هذا الحدث العلمي دليل على رغبة حقيقية وصادقة في تعزيز أواصر الإخوة والصداقة وترسيخ أسس الاحترام المتبادل والتعاون مع أعضاء المجتمع الدولي، مع الانفتاح المستمر على تجارب الدول والشعوب في سبيل إرساء قواعد رشيدة لديمقراطية حقيقة وواعدة.

الأسئلة الشفوية أساس الفصل بين السلطات

من جهته، أكد توماس ايكار، السفير رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي بالجزائر، في كلمة له، على أهمية الأسئلة الشفوية كأساس في الفصل بين السلطات،

مبرزا أنها من بين الآليات التي تسهل العمل البرلماني.
وقال ممثل الاتحاد الأوروبي، أن هذا اليوم يعد فرصة سانحة لتبادل الأفكار والخبرات بين النواب بالجزائر والخبراء من أوروبا، وذلك بهدف تعزيز الحوكمة الشعبية.

السؤال الشفوي المتبوع بمناقشة لم يستعمل لحد الآن

أما الخبير الدستوري لمين شريط، أبرز في مداخلته أن الحكومة ليس لها تأثير في ممارسة الأسئلة الشفوية، حيث نصت كل الدساتير في الجزائر، منذ دستور 1989، إلى يومنا، هذا على أن النظام الداخلي للغرفتين هو الذي يحدد كيفية طرحه.
وأضاف أنّ السؤال الشفوي المتبوع بمناقشة في التجربة الجزائرية لم يستعمل لحد الآن، إذ لا وجود له في الممارسة من الناحية العملية، مشيرا إلى أنّ السؤال الشفوي يؤدي دور الرقابة، فيما تؤدي وزارة العلاقة مع البرلمان دورا تنسيقيا مع الجهاز التنفيذي.
كما كشف البروفيسور في القانون الدستوري من خلال متابعاته للعمل للبرلماني، بصفته رئيس اللجنة القانونية بمجلس الأمة أن 50 بالمائة من الأسئلة الشفوية لا يتم الإجابة عنها، مستدلا بمثال يتعلق بالدورة البرلمانية السابقة التي عرفت إيداع قرابة 990 سؤالا شفويا تم الإجابة فقط على حوالي 400 سؤال شفوي من قبل الجهاز التنفيذي، لهذا يتم ـ يضيف ـ تحويلها في الغالب إلى أسئلة كتابية.
وفي هذا الصدد، يقترح الخبير الدستوري أن يتم الانتقال إلى تنويع الأسئلة الشفوية مثل المرور إلى تنفيذ السؤال الاستعجالي من خلال تنظيم على الأقل جلسة في الأسبوع للرد على أسئلة نواب الشعب، عوض ترك نص السؤال في إدراج المكتب لمدة تصل لشهور.

الأربعاء 27 أكتوبر 2021

السؤال الشفوي آلية لتنظيم العلاقة بين الحكومة و البرلمان

أكدت وزيرة العلاقات مع البرلمان بسمة عزوار أن موضوع التنسيق بين الحكومة والبرلمان سواء في تسيير الآلية الرقابية للسؤال الشفويّ أو في غيرها من الآليات الأخرى التي ينص عليها الدستور، هو موضوع يندرج في صميم إلتزامات الحكومة الرّامية إلى تعزيز وترقية العمل البرلماني، وفي استمرار دائرتنا الوزارية في مسعاها إلى تقوية وتعميق التعاون مع الدّول التي تربطنا معها اتفاقيات شراكة ومُذكّراتُ تعاونٍ في سبيل ترقية وتطوير العمل البرلماني، ولَعَلّ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

في إطار برنامج(P3A) ، المُتعلق بالحَوْكَمَةِ وترسيخ دولة القانون لخير دليل على ذلك.

وأضافة بسمة عزوار في كلمة لها بمناسبة افتتاح فعاليات اليوم الدّراسي حول :"التنسيق بين الحكومة والبرلمان لتسيير الآلية الرقابية للسؤال الشفويّ"، أن السؤال الشفوي يعد أحد أهم وظائف العمل البرلماني، كآليةٍ لتنظيم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية)الحكومة و البرلمان)، فيُظْهِرُ من جهةٍ مظهرا من مظاهر التنسيق والتعاون بينهما، ومن جهة ثانية يشكل مظهرا بارزا من مظاهر استقلالية السلطات فيما بينها عبر تلك المساءلة أو الرقابة البرلمانية التي يمارسها النواب على الحكومة وعلى نشاطاتها؛ كما أنه يجسد المعنى الحقيقي لمهمة المنتخب تجاه منتخبيه، وذلك لما تكتسيه آلية السؤال الشفوي من فعالية بالغة في إيصال انشغالات وتطلّعات المواطنين على لسان ممثليهم داخل قبّة البرلمان، محققا بذلك البعدين الوطني والمحلي للعهدة البرلمانية.

تضيف الوزيرة في السياق ذاته، لقد كشفت الممارسة الميدانية أن هذه الآلية الرقابية أضحت تُساهم بشكل كبير في توفير المناخ الذي يحقق قدراً أكبر من الفعالية للعمل النيابي ببلادنا، كما أن تَبَنِّي الجزائر لنظام البِيكَامِيرَالِيّة "أي نظام المجلسين النيابيين أو الغرفتين التشريعيين" كان عاملاً حيوياً ومهما في تفعيل عملية الرقابة البرلمانية بصورة عامة، وفي تعزيز آليات الرقابة ومنها الأسئلة الشفوية كماً ونوعاً، وهو نظام ساهم في التوسيع في التمثيل الديمقراطي لكافة شرائح المجتمع المدني، وأدّى إلى حِفْظِ الاستقرار المُؤسّساتي، وكان عَامِلَ تَوَازُنِ سُلُطَاتِ ومُؤسّسات الدولة، ممّا ساهم في توفير عامل الفعالية لنمط الأسئلة، نظراً لنوعية وطبيعة التشكيلة البشرية المكونة له، والتي تتوزع بين أعضاء منتخبين

ومعينين، هذه التشكيلة تجعل من أداء مجلس الأمة يتصف بالمنهجية والرشادة، ويُكمّل ويعزز أداء المجلس الشعبي الوطني في مجال وظيفة الرقابة البرلمانية المنوطة به دستوريا.

كما أشارت عزوار إلى أنّ هذه الآلية البرلمانية ليست فكرةٌ مُستحدثة في النظام القانوني الجزائري، بل هي فكرةٌ راسخة في الأنظمة الدستورية المقارنة، لذلك نعتقد بأنّ المبادرة بتنظيم هذا اليوم الدّراسي مع شركائنا، سيُساهم لا محالة في توضيح الإطار القانوني للسؤال الشفوي وظيفيا وإجرائياً كآلية من آليات الرّقابة البرلمانية، كما أنّ مُقاربة التجربة الجزائرية بتجارب دولية رائدة في المجال ستُتيح للتجربة الوطنية مجالات معرفية وتطبيقية هامة من شأنها أن تُساهم في ترشيد وتنظيم الآلية بشكل أفضل، وتجعلنا نستفيد من دون أدنى شك خاصة في مجال التنسيق بين الحكومة والبرلمان لتسيير وتفعيل هذه الآلية الرقابية موضوع هذا الملتقى العلمي الهام.

المسافر اليومي
EL MOUSSAFER
الخميس 28 أكتوبر 2021 الموافق لـ 21 ربيع الأول 1443

في كلمة لها خلال أشغال الدراسي الموسوم بـ "التنسيق بين الحكومة والبرلمان لتسيير الآلية الرقابية"، وزير العلاقات مع البرلمان «عزوار» :

"الجزائر أمة يمتد ماضيها إلى عمق التاريخ"

» قالت وزير العلاقات مع البرلمان، بسمة عزوار إن الدولة الجزائرية العريقة هي أمة يمتد ماضيها إلى عمق التاريخ، مشيرة أنها ساهمت من خلال علاقاتها مع باقي الدول في كتابة صفحات مشرفة من تاريخ الإنسانية جمعاء.

وذكرت عزوار في كلمتها خلال أشغال الأربعاء الماضي الدراسي الموسوم بـ "التنسيق بين الحكومة والبرلمان لتسيير الآلية الرقابية" اليوم، بالتجارب والخبرات التي تقاسمتها الجزائر مع دول العالم، وبالتحديد أوروبا بحكم الموقع الجغرافي في مختلف المجالات.

كما أكدت وزيرة العلاقات مع البرلمان الإرادة الحقيقية والصادقة للجزائر في تعزيز أواصر الأخوة والصداقة وترسيخ أسس الاحترام المتبادل والتعاون الإيجابي مع أعضاء المجتمع الدولي.

وذكرت عزوار أن تبني الجزائر لنظام الغرفتين التشريعيتين كان عاملا حيويا ومهما في تفعيل عملية الرقابة البرلمانية وفي تعزيز آليات الرقابة كما ونوعا.♦

ف.ط

عزوار: الجزائر أمة يمتد ماضيها إلى عمق التاريخ

جمال سلطاني

27 أكتوبر 2021

قالت وزير العلاقات مع البرلمان، بسمة عزوار إن الدولة الجزائرية العريقة هي أمة يمتد ماضيها إلى عمق التاريخ، مشيرة أنها ساهمت من خلال علاقاتها مع باقي الدول في كتابة صفحات مشرفة من تاريخ الإنسانية جمعاء.

وذّكرت عزوار في كلمتها خلال أشغال اليوم الدراسي الموسوم بـ "التنسيق بين الحكومة والبرلمان لتسيير الآلية الرقابية" اليوم، بالتجارب والخبرات التي تقاسمتها الجزائر مع دول العالم، وبالتحديد أوروبا بحكم الموقع الجغرافي في مختلف المجالات.

كما أكدت وزيرة العلاقات مع البرلمان الإرادة الحقيقية والصادقة للجزائر في تعزيز أواصر الأخوة

والصداقة وترسيخ أسس الاحترام المتبادل والتعاون الإيجابي مع أعضاء المجتمع الدولي.

وذكرت عزوار أن تبني الجزائر لنظام الغرفتين التشريعيتين كان عاملا حيويا ومهما في تفعيل عملية الرقابة البرلمانية وفي تعزيز آليات الرقابة كما ونوعا.

بـقـلـم وفـاء بـن حمودة

2021/10/27

عزوار: ترقية العمل البرلماني يندرج في صميم إلتزامات الحكومة

ليستجيب لتطلعات الشعب

أكدت وزيرة العلاقات مع البرلمان بسمة عزوار،اليوم الأربعاء، بالجزائر العاصمة، أن تعزيز العمل البرلماني لجعله يستجيب لتطلعات الشعب يندرج ضمن أبرز التزامات الحكومة.

وأوضحت عزوار خلال إشرافها على يوم دراسي حول "التنسيق بين الحكومة و البرلمان لتسيير الآلية الرقابية للسؤال الشفوي"، أن "تسيير هذه الآلية الرقابية أو غيرها من الآليات الأخرى التي ينص عليها دستور 2020 جاء تجسيدا لالتزامات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الذي طلب مباشرة بعد توليه سدة الحكم بمراجعة عميقة للدستور لتستجيب لتطلعات الشعب الجزائري الطموح لبناء الجمهورية الجديدة".كما أشارت إلى أن "تعزيز وترقية العمل البرلماني يندرج في صميم التزامات الحكومة الرامية إلى تعزيز وترقية العمل البرلماني وكذا في استمرار المساعي الرامية إلى تقوية وتعميق التعاون مع الدول التي تربطنا معها اتفاقيات شراكة وتعاون في سبيل ترقية وتطوير العمل البرلماني على غرار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج (P3A)، المتعلق بالحوكمة وترسيخ دولة القانون".وأبرزت عزوار أن السؤال الشفوي يعد من "أهم وظائف العمل البرلماني لكونه آلية لتنظيم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ويعد أيضا مظهرا من مظاهر التنسيق والتعاون بينهما ويعكس استقلالية السلطات فيما بينها عبر تلك المساءلة أو الرقابة البرلمانية التي يمارسها النواب على الحكومة وعلى نشاطاتها، فضلا عن كونه يجسد المعنى الحقيقي لمهمة المنتخب تجاه منتخبيه من أجل إيصال انشغالاته".

وبعد أن أبرزت عزوار أن تنظيم هذا اليوم الدراسي مع شركاء الجزائر "سيساهم لا محالة في توضيح الإطار القانوني للسؤال الشفوي وظيفيا وإجرائياً كآلية من آليات الرقابة البرلمانية"، أشارت إلى أن "مقارنة التجربة الجزائرية بتجارب دولية رائدة في المجال ستتيح للتجربة الوطنية مجالات معرفية وتطبيقية هامة من شأنها أن تساهم في ترشيد وتنظيم الآلية بشكل أفضل وتجعلنا نستفيد من دون أدنى شك خاصة في مجال التنسيق بين الحكومة والبرلمان لتسيير وتفعيل هذه الآلية الرقابية".من جانبه أشار السفير رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي بالجزائر توماس إكارت، إلى أهمية تفعيل الاسئلة الشفوية كأساس في تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات، مبرزا أن هذا اليوم يعد فرصة لتبادل الافكار والخبرات بين النواب بالجزائر و الخبراء الأوروبيين، مثمنا تنظيم مثل هذه المبادرة.أما الخبير في القانون الدستوري لمين شريط، فأبرز في مداخلته أن الحكومة ليست لها أي علاقة في ممارسة الأسئلة الشفوية، حيث نصت دساتير الجزائر على أن النظام الداخلي للغرفتين هو الذي يحدد كيفية و إجراءات طرحها، داعيا إلى تنويع في نمط الأسئلة الشفوية مثل المرور الى تنفيذ السؤال الاستعجالي مع العمل على تنظيم على الاقل جلسة في الاسبوع للرد على أسئلة نواب الشعب.

من جانبهم، ثمن نواب مشاركون في هذا اليوم الدراسي الذي شهد مشاركة خبراء من دول ألمانيا، اسبانيا و البرتغال، عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد تنظيم هذه المبادرة.

للإشارة، توجت أشغال هذا اليوم الدراسي الذي شهد حضور أعضاء من الطاقم الحكومي و رئيس المجلس الدستوري، كمال فنيش توصيات أبرزها دعت إلى استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في تسيير آلية السؤال الشفهي مع تنويع أنماط السؤال.

الحياة العربية
يومية وطنية إخبارية تأسست سنة 1993

27 أكتوبر 2021

بسمة أزوار: تعزيز العمل البرلماني يعد من أبرز التزامات الحكومة

أكدت وزيرة العلاقات مع البرلمان، بسمة أزوار، اليوم الأربعاء بالجزائر العاصمة، أن تعزيز العمل البرلماني لجعله يستجيب لتطلعات الشعب يندرج ضمن أبرز التزامات الحكومة.

وأوضحت السيدة أزوار خلال إشرافها على يوم دراسي حول "التنسيق بين الحكومة والبرلمان لتسيير الألية الرقابية للسؤال الشفوي"، أن "تسيير هذه الآلية الرقابية أو غيرها من الآليات الأخرى التي ينص عليها دستور 2020 جاء تجسيدا لالتزامات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الذي طلب، مباشرة بعد توليه سدة الحكم، بمراجعة عميقة للدستور لتستجيب لتطلعات الشعب الجزائري الطموح لبناء الجمهورية الجديدة".

كما أشارت إلى أن "تعزيز وترقية العمل البرلماني يندرج في صميم التزامات الحكومة الرامية إلى تعزيز وترقية العمل البرلماني وكذا في استمرار المساعي الرامية إلى تقوية وتعميق التعاون مع الدول التي تربطنا معها اتفاقيات شراكة وتعاونٍ في سبيل ترقية وتطوير العمل البرلماني على غرار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج (P3A)، المتعلق بالحوكمة وترسيخ دولة القانون".

وأبرزت السيدة أزوار أن السؤال الشفوي يعد من "أهم وظائف العمل البرلماني لكونه آلية لتنظيم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ويعد أيضا مظهرا من مظاهر التنسيق والتعاون بينهما ويعكس استقلالية السلطات فيما بينها عبر تلك المساءلة أو الرقابة

البرلمانية التي يمارسها النواب على الحكومة وعلى نشاطاتها، فضلا عن كونه يجسد المعنى الحقيقي لمهمة المنتخب تجاه منتخبيه من أجل إيصال انشغالات".

وبعد أن أبرزت السيدة أزوار أن تنظيم هذا اليوم الدراسي مع شركاء الجزائر "سيساهم لا محالة في توضيح الإطار القانوني للسؤال الشفوي وظيفيا وإجرائياً كآلية من آليات الرقابة البرلمانية"، أشارت إلى أن "مقارنة التجربة الجزائرية بتجارب دولية رائدة في المجال ستتيح للتجربة الوطنية مجالات معرفية وتطبيقية هامة من شأنها أن تساهم في ترشيد وتنظيم الآلية بشكل أفضل وتجعلنا نستفيد من دون أدنى شك خاصة في مجال التنسيق بين الحكومة والبرلمان لتسيير وتفعيل هذه الآلية الرقابية".

من جانبه، أشار السفير، رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي بالجزائر، توماس إكارت، إلى أهمية تفعيل الأسئلة الشفوية كأساس في تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات، مبرزا أن هذا اليوم يعد فرصة لتبادل الافكار والخبرات بين النواب بالجزائر والخبراء الأوروبيين، مثمنا تنظيم مثل هذه المبادرة.

أما الخبير في القانون الدستوري، لمين شريط، فأبرز في مداخلته أن الحكومة ليست لها أي علاقة في ممارسة الأسئلة الشفوية، حيث نصت دساتير الجزائر على أن النظام الداخلي للغرفتين هو الذي يحدد كيفية و إجراءات طرحها، داعيا إلى تنويع في نمط الأسئلة الشفوية مثل المرور إلى تنفيذ السؤال الاستعجالي مع العمل على تنظيم على الأقل جلسة في الأسبوع للرد على أسئلة نواب الشعب.

من جانبهم، ثمن نواب مشاركون في هذا اليوم الدراسي الذي شهد مشاركة خبراء من دول ألمانيا، اسبانيا و البرتغال، عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد، تنظيم هذه المبادرة.

للإشارة، توجت أشغال هذا اليوم الدراسي الذي شهد حضور أعضاء من الطاقم الحكومي و رئيس المجلس الدستوري، كمال فنيش، توصيات أبرزها دعت إلى استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في تسيير ألية السؤال الشفهي مع تنويع أنماط السؤال.

Le renforcement de l'action parlementaire, un des plus importants engagements du Gouvernement

La ministre des Relations avec le Parlement, Basma Azouar a affirmé mercredi à Alger que le renforcement de l'action parlementaire de manière à répondre aux aspirations du peuple figurait parmi les principaux engagements du Gouvernement.

S'exprimant lors d'une journée d'étude sur "la coordination Gouvernement-Parlement pour la gestion du mécanisme de contrôle de la question orale", Mme Azouar a fait savoir que "la gestion de ce mécanisme de contrôle ou d'autres mécanismes énoncés dans la Constitution de 2020 intervient en concrétisation des engagements du président de la République, Abdelmadjid Tebboune, qui a appelé, dès son investiture à la tête du pays, d'engager une révision profonde de la Constitution à même de répondre aux aspirations du peuple algérien pour l'édification d'une nouvelle République".

"Le renforcement et la promotion de l'action parlementaire rentre dans le cadre des engagements du Gouvernement en la matière, et intervient en poursuite des efforts visant le raffermissement et l'approfondissement de la coopération avec les pays avec lesquels nous sommes liés par des accords de partenariat et de coopération, à l'instar de l'accord de partenariat avec l'Union européenne (UE) dans le cadre du programme "P3A" relatif à la Gouvernance et à l'ancrage de l'Etat de droit", a soutenu la ministre.

Selon Mme Azouar, la question orale est "l'une des fonctions les plus importantes de l'action parlementaire étant un mécanisme d'organisation de la relation entre les pouvoirs exécutif et législatif

ainsi que l'un des aspects de la coordination et de la coopération entre ces pouvoirs.

Elle a ajouté, en outre, que l'organisation de cette journée d'études avec les partenaires de l'Algérie "contribuera certainement à clarifier le cadre juridique de la question orale sur les plans fonctionnel et procédural, en tant que mécanisme de contrôle parlementaire", arguant que "la comparaison de expérience algérienne aux expériences internationales pionnières dans ce domaine offrira à l'expérience nationale des domaines de connaissances et pratiques importants, à même de concourir à une meilleure rationalisation et organisation dudit mécanisme, et partant favoriser la coordination entre le Gouvernement et le parlement pour la gestion et l'activation de ce mécanisme de contrôle".

L'ambassadeur, chef de la délégation de l'Union européenne auprès de l'Algérie, Thomas Eckert a insisté, de son côté, sur l'importance de valoriser les questions orales en tant que base dans l'application du principe de séparation des pouvoirs, soulignant que cette journée se veut une occasion pour l'échange d'idées et expertises entre les députés algériens et les experts européens. Il a également salué l'organisation de ce genre d'initiative.

L'expert en droit constitutionnel, Lamine Cherit a rappelé que la pratique des questions orales ne relève pas du Gouvernement, les Constitutions algériennes stipulant que c'est le règlement intérieur des deux chambres qui définit les modalités et procédures de formulation des questions orales, préconisant une diversification du mode des questions orales, comme le recours à la question urgente, en veillant à l'organisation d'une séance hebdomadaire, au minimum, de réponse aux questions des représentants du peuple.

Pour leur part, les députés participant à cette journée d'études, rehaussée par la présence d'experts d'Allemagne, d'Espagne et du Portugal par visioconférence,

ont valorisé l'organisation de ce genre d'initiatives.

Les travaux de cette journée d'études qui s'est déroulée en présence de membres du Gouvernement et du président du Conseil constitutionnel, Kamel Fenniche ont été sanctionnés par des recommandations appelant à l'utilisation des technologies de l'information et de la communication dans la gestion du mécanisme de la question orale avec la diversification des types de questions.

EL MOUDJAHID
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

Par Kamélia Hadjib

27/10/2021

Mécanisme de contrôle parlementaire :

La question orale une fonction importante

«La coordination entre le Gouvernement et le Parlement, que ce soit pour la gestion du mécanisme de contrôle parlementaire des questions orales ou d'autres mécanismes prévus par la Constitution est au cœur des engagements du Président. La question orale est l'une des fonctions les plus importantes dans l'exercice du Parlement. C'est un mécanisme qui régule la relation entre les Pouvoirs exécutif et législatif», a souligné Basma Azouar, lors d'une journée d'étude sur la gestion du mécanisme de contrôle parlementaire de la question orale, organisée par son département, en partenariat avec le Programme d'appui à l'amélioration de la performance

des institutions publiques et des systèmes de management (SIGMA/OCDE).

Ce mécanisme parlementaire n'est pas un «concept nouveau» dans le système juridique algérien, mais plutôt une idée «profondément enracinée» dans les systèmes constitutionnels comparés, ajoutant que cette journée vise à clarifier le cadre juridique de la question orale en terme de fonction et la procédure en tant que mécanisme de contrôle parlementaire. «Cette fonction montre clairement la coordination et la coopération qui existent entre les deux Pouvoirs, d'une part, et constitue un aspect important de l'indépendance des pouvoirs à travers son mécanisme de contrôle parlementaire sur le Gouvernement et ses activités, d'autre part», a-t-elle expliqué en présence du président du Conseil constitutionnel et des membres du gouvernement. Elle a estimé que la question orale reflète le sens «réel» de la mission des parlementaires, soit les élus envers leurs électeurs, en raison de l'extrême efficacité de ce mécanisme dans la transmission des préoccupations et des aspirations des citoyens par leurs représentants au sein du Parlement. Et d'ajouter : «La pratique sur le terrain a montré que ce mécanisme de contrôle contribue à atteindre une meilleure efficacité dans l'exercice parlementaire. L'adoption du système bicaméral par l'Algérie, qui est le système de deux Assemblées populaires ou deux chambres législatives distinctes, a été un facteur essentiel dans l'activation du processus de contrôle parlementaire, en général, et dans le renforcement des mécanismes de contrôle, y compris les questions orales.»

Maintenir la stabilité institutionnelle

Ce système a contribué à «l'instauration du principe de la représentativité démocratique» pour tous les segments de la société civile et à «maintenir la stabilité institutionnelle» qui reste un «facteur d'équilibre» des pouvoirs et des institutions de l'État.
«Cette composition a permis au Conseil de la nation de travailler de manière plus méthodique et

rationnelle, en plus de compléter et d'améliorer le travail de l'APN dans le contrôle parlementaire conformément à la Constitution». Cette rencontre, a-t-elle indiqué, démontre «clairement» la volonté du Gouvernement de «s'ouvrir» aux expériences du monde pour poser les bases d'une «véritable» démocratie. «La comparaison avec les expériences internationales ajoutera certainement de nouveaux domaines de connaissances à l'expérience nationale et améliorera la performance de ce mécanisme, notamment dans le domaine de la coordination entre le Gouvernement et le Parlement», a-t-elle expliqué. De son côté, l'ambassadeur, Chef de la délégation de l'Union européenne en Algérie, Thomas Eckert, a affirmé que l'objectif de la conférence est de «renforcer» les bases de la gouvernance publique et «d'accompagner» la mise en œuvre des réformes de l'administration algérienne, en étroite coopération avec l'Union européenne.

Respect mutuel entre le gouvernement et les parlementaires

«Cela permet de partager des expériences entre des experts algériens et européens dans la gestion des mécanismes de contrôle parlementaire de la question orale». Le contrôle de l'Exécutif par le Parlement est «un des droits les plus fondamentaux» dans un système parlementaire. «Dans les outils parlementaires, la question orale est certainement la procédure la plus évidente au contrôle parlementaire».
Pour sa part, Gregor Virant, chef du programme Sigma, qui est une initiative conjointe de l'UE et de l'Organisation de coopération et de développement économique (OCDE), a indiqué que le respect mutuel entre le gouvernement et les parlementaires est essentiel en matière de bonnes pratiques de la gouvernance et le poste de ministre chargé des Relations avec le Parlement est un «signe de ce respect». «Les parlementaires et les ministres ont des missions différentes et un rôle différent dans le système de gouvernance. Le respect mutuel est extrêmement important dans leur démarche», les questions orales doivent être organisée de façon

«rationnelle» de sorte à permettre aux parlementaires de fonctionner «efficacement».

Journée d'étude sur les questions orales : L'usage de l'instrument de contrôle de l'action du gouvernement en débat

Par

Soulef Biskri

27 octobre 2021

La ministre chargée des relations avec le Parlement, Besma Azouar a souligné, à l'ouverture d'une journée

d'étude sur les questions orales » ce matin au Centre international des conférences (CIC), le soubassement constitutionnel des mécanismes de contrôle parlementaire sur l'action du gouvernement. La question orale, thématique centrale de la rencontre, cimente les liens entre les pouvoirs exécutif et législatif., a-t-elle soutenu. C'est un instrument qui *« illustre, d'un côté, la coopération entre les deux institutions et leur indépendance l'une de l'autre. (…) Il révèle aussi le sens véritable des missions de l'élu envers ses électeurs, et ce par la répercussion de leurs préoccupations…»*a-t-elle expliqué. La ministre a évoqué le partenariat entre son département et l'Union européenne dans le cadre du P3A, un programme d'appui à la mise en œuvre de l'Accord d'association. *«L'organisation de cet événement scientifique en Algérie (…) est une preuve concrète de la volonté du gouvernement de consolider les liens d'amitié, de consacrer les fondements du respect mutuel et de coopération positive avec la communauté internationale ».* Prenant à son tour la parole, l'ambassadeur chef de la délégation de l'Union européenne en Algérie, Thomas Ekert, a corroboré : *« la question orale est un mécanisme clé de l'indépendance du Parlement. Quand j'étais étudiant, dans les années 80, assister en direct au Prime Ministères question Time (séance de questions orales adressées au Premier ministre britannique dans le temple parlementaire, ndlr) était impressionnant ».* Il a abordé, sans transition, l'objectif de cette initiative (expertise de sigma), soit *« renforcer la gouvernance publique ».* Gregor Veran, coordinateur du programme Sigma, a évalué, lors de son intervention par vidéoconférence, l'existence d'un ministère de relation avec le Parlement comme *« un signe du respect mutuel entre les deux pouvoirs (exécutif et législatif, ndlr) ».* Il a déclaré que les promoteurs du programme Sigma se réjouissent d'explorer les opportunités de

coopération avec le ministère chargé des relations avec le Parlement et d'autres départements ministériels. Ledit programme est « *une initiative conjointe de l'Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE) et de l'Union européenne, financée principalement par l'UE* ». Il soutient les Etats partenaires dans leurs efforts consentis dans l'amélioration des institutions publiques et leur système de gestion.

Basma Azwar : La question orale, un outil pour faire connaître les préoccupations des citoyens

Par *Samia Boulahlib*

2021/10/27

Basma Azwar, ministre des Relations avec le Parlement, a évoqué la question de la coordination entre le gouvernement et le Parlement pour la gestion des mécanismes des questions orales …

Abordant ce point ce matin, Basma Azwar souligne que la promotion du travail parlementaire est au cœur des engagements du gouvernement, visant essentiellement à renforcer le travail parlementaire, a t-elle ajouté.

La ministre, a souligné, lors d'une journée d'étude sur "la coordination entre le gouvernement et le parlement pour gérer les mécanisme de contrôle de la question orale permet aux représentants du peuple et aux membres du Gouvernement, d'établir un dialogue efficace autour des préoccupations des citoyens.

La même responsable, a souligné, à ce propos, que la question orale incarne le vrai sens de la mission d'un élu vis-à-vis de ses électeurs. En effet, le mécanisme des questions orales est extrêmement "efficace" . Pouvant "faire connaitre les préoccupations et les aspirations des citoyens" à travers la voix de leurs représentants au sein du parlement.

Selon elle, c'est un système qui a contribué à l'expansion de la représentation démocratique pour tous les franges de la société civile.

Dans le même contexte, elle a expliqué que la question orale présere la stabilité institutionnelle. Et représente un facteur d'équilibre entre les autorités et les institutions de l'État. Ce qui permet de renforcer les performances de l'APN Assemblée populaire nationale). Et ce, dans le domaine de la fonction de contrôle parlementaire qui lui est constitutionnellement confiée.

Enfin, elle ajoute que "ce mécanisme parlementaire n'est pas une idée nouvelle dans le système juridique algérien".